ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة السنوي

1. محضر الجلسة

صفحة رقم 105، مناقشات السادة المساهمين، لم يذكر المحضر مداخلتي بخصوص أن الوقت غير مؤاتي لطرح سندات متوسطة الأجل بمبلغ لا يتعدى 700 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج اصدار السندات التي اقرته الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 مارس 2010 بمبلغ 2 مليار دولار أمريكي، حيث أني أفصحت عن خمسة مؤشرات ثم بعثت بريد إلكتروني بتاريخ 24 يونيو 2019 للسيد أمين السر لكي يسجل جميع المؤشرات في المحضر و هي كالتالي:

- أشرت الى صفحة رقم 67 وإيضاح 12 من التقرير السنوي لسنة 2018 وتطرقت للجدول الذي يوضح فيه سندات تقدر ب 400 مليون دولار بسعر فائدة ثابت 3.5% وأي سعر فائدة لا يكون أقل منه يدل أن الوقت غير مؤاتي.
- تسطح وانعكاس منحنى العائد للسندات السيادية الأمريكية لأجل 3 شهور و 10 سنوات مما قد ينذر بدخول الاقتصاد الأمريكي خلال 12 شهر لغاية 18 شهر في تباطؤ ويلحقه ركود ولذلك الوقت غير مؤاتي. لم أتطرق لكلمة كساد كما هو مذكور في المحضر .
- اجتمع الفدرالي الأمريكي أمس بتاريخ 19 يونيو 2019 ولم يغير أسعار الفوائد مع توقعات أن يخفضها خلال اجتماعه في شهر يوليو وسبتمبر. في ظل أن التوقعات بالانخفاض في الفوائد يكون الوقت غير مؤاتي.
- بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى وكذلك الأسواق الناشئة تمر بتباطؤ وركود، هذا يدل أن الوقت غير مؤاتي.
- التوترات التجارية بين أمريكا والصين تؤثر سلبا على جميع الأسواق وهذا يدل أن الوقت غير مؤاتي لم أجد في المحضر مداخلة السيد الرئيس التنفيذي والذي أوضح لي أن البنك قد يلجأ لأن يسدد الاستحقاق السابق (400 مليون دولار أمريكي) مبكرا لكي يتسنى لحملة السندات الدخول من جديد في الطرح المقترح 700 مليون دولار أمريكي.
- النقطة الأخيرة في المحضر ليست كما ذكرها المحضر ولكن قد تقدمت بطلب مداخلة من سؤالين للسيد الرئيس خارج جدول الأعمال وأخبرته أنه إذا أراد الالتزام حسب المادة رقم 207 من قانون الشركات سوف أرجي السؤالين للجمعية القادمة ولكن السيد الرئيس لجأ للسادة مندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مما دعاني لسحب طلبي والاحتفاظ به للجمعية القادمة.

الإجابة: لقد أخذنا علما بالملاحظات المذكورة أعلاه وكما تعلمون فإن محضر اجتماع الجمعية العامة يجب أن يكون مختصرا ولا يسعنا ذكر الملاحظات والمداخلات بالتفاصيل الدقيقة لهذه المناقشات وقد يأخذ ذلك طابع المضبطة وليس محضر اجتماع الجمعية العامة وبذلنا ما في وسعنا لتضمين المناقشات بشكل واضح ومقتضب.

2. مناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة لسنة 2019

ما السبب وراء قرار توزيع أرباح مرحليه بواقع 10 فلس للسهم الواحد وخصوصاً أن البنك لم يحقق زيادة كبيرة في ربحية السهم بواقع 59 فلس لعام 2019 مقارنة ب 56 فلس لعام 2018:

الإجابة: يرجع توزيع أرباح مرحليه بشهر يوليو 2019 بموجب قرار وتوصية من مجلس الإدارة إلى الأداء المالي الجيد ونتائج البنك النصف سنوية من العام مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. فقد ارتفعت ارباح البنك الصافية بنسبة 15% لتصل لمبلغ 40 مليون دينار بحريني للنصف الأول من عام 2019 وقد بلغ العائد المخفض على السهم 32 فلس مقارنةً مع 27 فلس من نفس الفترة لعام 2018.

ونوضح للسادة المساهمين، إن قرار توزيع أرباح مرحلية جاء بعد دراسة مستفيضه والتي وضعت بالحسبان عدة عوامل من أهمها: تحقيق عائد نصف سنوي للساده المساهمين ومشاركتهم جزء من عوائد النتائج الطيبة النصف سنوية للبنك، والتأثير الإيجابي المحتمل على سعر السهم في بورصة البحرين وبذلك تحقيق عوائد رأسمالية إضافية للسادة المساهمين، والتأثير البسيط المتوقع على ملاءة رأسمال البنك بعد دفع التوزيعات.

- **هل لنا نعرف آلية اتخاذ القرار وما هي سياسة التوزيعات النقدية لدى البنك؟**

الإجابة: لدى البنك سياسة توزيع أرباح واضحة تأخذ في الاعتبار عددًا من العوامل (مثل الربحية، والتأثير على كفاية رأس المال، ونسبة الاحتفاظ المطلوبة للاحتياجات المستقبلية وغيرها قبل التوصية والدفع. وقد تم الإفصاح عن التوزيعات المرحلية وفقاً للمتطلبات الرقابية ومتطلبات بورصة البحرين ووزارة التجارة والصناعة والسياحة.

- **السؤال أو التعليق بخصوص معارضة ما تم ذكره بأنه "فأن البنك هو أول بنك بالبحرين وعلى حسب علمنا بالمنطقة يقوم بتوزيع أرباح مرحلية على المساهمين بالبنك في كلمة مجلس الإدارة بصفحة رقم 8 من التقرير السنوي للبنك"**

الإجابة: لقد تم ذكر والإفصاح بكل وضوح بالتقرير السنوي أنه على حسب علمنا أن بنك البحرين والكويت، أول بنك بالبحرين وبالمنطقة يقوم بتوزيع أرباح مرحليه على الساده المساهمين وقد تم الجواب على هذه المداخلة باجتماع الجمعية العامة.

- **قروض وسلف (محفظة التمويل) في تذبذب خلال الخمس سنوات من 2015 لغاية 2019، هل توجد للبنك سياسة ونمو مستهدف أم الأمر متروك لتقلبات السوق؟ ما هي أن وجدت؟**

الإجابة: أولاً، فأن محفظة التمويل كانت مستقرة عند 1.7 بليون دينار خلال السنوات الخمس الماضية، وقد انخفضت إلى 1.67 بليون دينار في العام 2019، اي بنسبة 5.7% ويرجع هذا التراجع إلى ظروف البيئة التشغيلية في أسواق البنك الرئيسية وهي دول مجلس التعاون حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى معدلات متدنية. وتتضمن استراتيجية البنك التركيز على أنشطة الإقراض للأفراد والتي شهدت نموًا تراكميا بنسبة 5.3% على مدى السنوات الخمس الماضية.

- **ودائع العملاء في تذبذب كذلك ولكن الانخفاض في سنة 2019 غير مسبوق منذ العام 2015 هل هذه الأرقام مرضية لكم؟ الى أين سوف يصل هذا المؤشر؟ ما هو دور مجلس الإدارة لجذب واستقطاب المزيد من ودائع العملاء؟**

الإجابة: إذا نظرنا إلى رصيد نهاية العام 2019، فقد انخفضت ودائع العملاء بحوالي 204 مليون دينار بحريني، لكن البنك حافظ على متوسط رصيد ثابت على مدار العام حيث حافظ البنك على نسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات عند 65% وتعتبر هذه النسبة جيدة ومريحة. إلى جانب ذلك، شهدت ودائع عملاء التجزئة، وهي الجزء المحوري للبنك، نمواً بأكثر من 80 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019 تماشياً مع خطط واستراتيجية البنك في التركيز على الأعمال المصرفية للأفراد حيث قدم البنك الكثير من الحلول والمبادرات من أجل استقطاب المزيد من ودائع العملاء.

- **ما سبب تضاعف نسبة اقتراضات الأجل الى حقوق الملكية بعام 2019 بالمقارنة مع سنة 2018؟**

الإجابة: يراعي البنك الموازنة بين الآجال المختلفة للمطلوبات وحيث ان معظم ودائع العملاء هي قصيرة الأجل فقد سعى البنك ومنذ أمد بعيد الى تأمين تمويل متوسط المدى من خلال اصدار سندات الدين وإقتراضات بموجب اتفاقيات اعادة الشراء. تعود الزيادة في عام 2019 الى إصدار سندات دين متوسطة الآجل بقيمة 500 مليون دولار امريكي خلال الربع الثالث من عام 2019 لإدارة احتياجات البنك من السيولة لمقابلة التزاماته بالدولار الأمريكي وضمان التنويع والمطابقة الفعالة لأصول ولمطلوبات البنك بالدولار الأمريكي.

- **اقتراض لأجل قفز لرقم فلكي لم نسجله من قبل منذ 2015؟ لماذا؟ أنظر صفحة 8 إصدار سندات متوسطة الأجل 500 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.5% سنويا، أنظر صفحة 14، ما هو الربط بين تحويل الشريحة الأولى من السندات الدائمة لرأس المال الى أسهم عادية وجمع 500 مليون دولار أمريكي وتوزيع الأرباح المرحلية؟**

الإجابة: تم تحويل الشريحة الأولى من السندات الدائمة لرأس المال الى أسهم عادية حسب بنود اتفاقية الاصدار لهذه السندات والتي كان الهدف منها تحسين ملائمة رأس المال للبنك وقتها. وقد حققت هذه السندات نجاحاً كبيراً من حيث زيادة رأس المال والعائد للمستثمرين.

أما الهدف من جمع 500 مليون دولار أمريكي من خلال إصدار سندات متوسطة الأجل كان لإدارة احتياجات البنك من السيولة لمقابلة التزاماته بالدولار الأمريكي وضمان التنويع والمطابقة الفعالة لأصول ولمطلوبات البنك بالدولار الأمريكي حسب ما ذكر سابقا.

- **بالنظر للمطلوبات (الهيكل التمويلي)، نلاحظ ارتفاع الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراض لأجل، كما هو مبين بالتقرير السنوي إيضاح 12؟ لماذا لم تسدد السندات مستحقة الدفع بسنة 2020؟ هل سوف تنعكس السندات الجديدة بسعر فائدة 5.5% إيجابا على البنك والمساهمين؟ ألا يعد سعر فائدة 5.5% سنويا على مبلغ 500 مليون دولار لمدة خمس سنوات عاليا جدا حسب أسعار الفوائد السائدة الآن بتاريخ مارس 2020 وبعد أن شهدت الأسواق تراجعات كبيرة وسريعة لتصل مستويات صفرية؟**

الإجابة: أولاً السندات القائمة بقيمة 400 مليون دولار امريكي تستحق الدفع بتاريخ 24 مارس 2020 وقد تم تسديدها بموعدها المحدد. بالنسبة للسندات الجديدة بقيمة 500 مليون فقد تم تنفيذ الإصدار بنجاح في يوليو 2019 قبل تدهور أوضاع السوق نتيجة التوترات التجارية وتفشى فيروس كورونا. وقد أوضحنا للسادة المساهمين باجتماع خاص قبل الإصدار الأهداف المنشودة من إصدار هذه السندات المتوسطة الآجل.

- **نسبة التكاليف خارجه عن السيطرة لتصل 40% في 2019 من مستوى 35% في 2018، أود أن أشاطركم العلم عن أفضل نسبة لبنك مدرج في مملكة البحرين وتقدر ب 28% وهم ملتزمون بنسبة كفاءة تشغيلية لا تتجاوز 30%، ما هو رأيكم؟**

الإجابة: ترجع الزيادة بنسبة التكاليف بشكل أساسي إلى التزام البنك في تطوير التكنولوجيا واستثماره في برامج الرقمنة والعديد من المشاريع التجارية والاستراتيجية. وقد تم خلال العام 2019 تدشين خدمات رقمية متعددة بشكل يدعم كفاءة وتنافسية البنك.

- **لا يوجد في التقرير السنوي نسبة القروض المتعثرة الى محفظة التمويل أسوه بباقي البنوك؟ على الرغم من حديثي معكم العام الماضي لم يذكر المحضر النسبة؟**

الإجابة: وفقًا للمعايير المحاسبية المالية الدولية، ومعايير الجهات الرقابية لا يوجد شروط للإفصاح عن نسبة القروض المتعثرة. ومع ذلك، يمكن احتساب النسبة من المعلومات المتوفرة في الإيضاحات المذكورة بالتقرير السنوي للبنك.

- **نسبة الملاءة جيدة عند 21% وهذا يحسب لكم ولكن في رايي أن يتجه البنك لتحسين هذه النسبة بحيث لا تقل عن 25% لأن الاقتصاد العالمي يمر بأوضاع تنذر بتطورات مستقبلية سلبية (نهاية الدورة الاقتصادية وانخفاض هوامش الفوائد لمستويات صفرية، أنهيار أسعار النفط لتصل الى قيعان جديدة، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وجائحة الفيروس التاجي (كوفيد19-).**

الإجابة: نسبة كفاية رأس المال لدى البنك أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية والبالغ 14٪. انه من المهم التأكيد على أن البنك يسعى لتحقيق التوازن بين تحقيق قيمة مضافة وعوائد للساده المساهمين ومستوى المخاطرة مع كفاية رأس المال.

مناقشة القوائم المالية لسنة 2019

- **استطعتم أن تحافظوا و تعظموا حقوق المساهمين بنسبة 9.3%، كيف نستطيع أن نقفز بهذه النسبة خارج خانة الآحاد؟**

الإجابة: يعمل البنك جاهدا لتحقيق عوائد مجزية للساده المساهمين عن طريق تقديم حلول مصرفيه رائدة للعملاء ونتمنى أن نواصل مسيرة النجاح من خلال التنفيذ الناجح لخطط واستراتيجيات البنك المستقبلية. لكن كما تعلمون أننا وكمؤسسة مصرفية معرضون لتقلبات الأسواق المالية والبيئة التشغيلية المحلية والدولية مما يجعل تحقيق النمو المستمر مهمه صعبة ومحفوفه بالمخاطر. كذلك يراعي البنك ضمن سياسة التوزيعات تعزيز رأس المال بصورة مستمرة من خلال الأرباح المستبقاة.

- **ما السبب في تراجع الرسوم والعمولات لتصل لمبلغ 26 مليون دينار بحريني بنهاية عام 2019 مقارنةً بمبلغ 28 مليون دينار بحريني في عام 2018؟**

الإجابة: سبب التراجع البسيط في دخل الرسوم والعمولات يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة معدلات الرسوم والعمولات المدفوعة نظير خدمات بطاقات الائتمان والتحويلات المالية وأيضا بسبب تباطؤ النمو في محفظة القروض والسلف نتيجة لظروف السوق العامة. وكما كان لتحديد سقف الرسوم لبعض الخدمات ورسوم التغطية وحماية البطاقة الائتمانية من قبل مصرف البحرين المركزي بعض التأثير على هذه الشريحة من الايرادات.

- **ارتفاع كبير جدا في مصروفات الفوائد حسب صفحة 46 النتائج التشغيلية، صافي دخل الفوائد، هل حقا يعزى ذلك الى الزيادة في مصروفات الفوائد على أذونات متوسطة الأجل الاوروبية الجديدة؟**

الإجابة: بشكل أساسي تأثر صافي الدخل من الفوائد بانخفاض أسعار الفائدة العالمية وعدم انخفاض تكاليف الإيداع في السوق البحريني بالنسبة المماثلة نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة في السوق.

- **معلومات قطاع الأعمال الرئيسية، نود أن نطلب منكم النظر لصفحة رقم 70 إيضاح رقم 24 القطاعات التشغيلية. على الرغم من زيادة الموجودات في قطاع الخدمات المصرفية الدولية الى مليار دينار بحريني في سنة 2019 ولكن هذا القطاع كبد البنك خسائر تصل الى 9 مليون دينار بحريني مقارنة بصافي ربح بلغ 1.8 مليون دينار بحريني في عام 2018 هذا القسم يحتاج لمتابعة من مجلس الإدارة لأن العائد منه لا توجد فيه جدوى اقتصادية وهو سلبي في سنة 2019؟**

الإجابة: تخضع جميع قطاعات الأعمال لمراقبه واشراف دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. صحيح أن قطاع الخدمات المصرفية الدولية تكبد خسائر مالية خلال عام 2019 بسبب تعثر بعض القروض الائتمانية والتي تجنبها البنك بوضع مخصصات ماليه مناسبة لتغطية هذه القروض المتعثرة. ولكن وبشكل عام فأن استراتيجية البنك تراعى التوسع في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية المناسبة وذلك لصغر ومحدودية نمو السوق المحلي.

- **أما قطاع الاستثمارات والخزانة والأنشطة الاخرى فنتائجه في تراجع بمقدار 10 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 على الرغم من زيادة كبيرة في الأصول لتصل الى 1.4 مليار دينار بحريني في عام 2019. مقارنة بمبلغ 1.1 مليار دينار بحريني في عام 2018. فلماذا وكيف يمكن إرجاعه لسابق عهده؟**

الإجابة: لو نظرنا لصفحة 70 من التقرير السنوي والتفاصيل المذكورة لأداء جميع القطاعات التشغيلية فيمكننا نسب التراجع في نتائج هذا القطاع الى انخفاض في ثلاث أعمال رئيسية والتي تتضمن انخفاض في صافي دخل الفوائد بمقدار 3.5 مليون دينار بحريني بسبب الإصدار الجديد لسندات متوسطة الآجل وأيضاً بسبب انخفاض في الدخل التشغيلي الآخر بمقدار 2 مليون دينار بسبب أوضاع الأسواق المالية وأخيرا بسبب انخفاض في الدخل التشغيلي المتعلق بحصص البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة بمقدار 5 مليون دينار بحريني. علماً بأن هذا القطاع يتأثر تأثيراً مباشراً بتقلبات الأسواق المالية والبيئة التشغيلية.

- **هل معقول أن قطاع الخدمات المصرفية للشركات بمحفظة تمويلية تصل لغاية 620 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بمخصصات تصل 600 ألف دينار بحريني فقط، هذا على عكس سنة 2018 حيث تم أخذ أكبر مخصصات من بين جميع القطاعات الاستراتيجية الأربعة بواقع 26 مليون دينار بحريني؟ أوصى بالانتباه لهذا القطاع وأخذ المخصصات المناسبة؟**

الإجابة: صحيح، فقد تم تجنيب مخصصات مالية كبيرة في عام 2018 لتغطية بعض القروض المتعثرة في محفظة قطاع الخدمات المصرفية للشركات, أما في عام 2019 فقد انخفض صافي المخصصات على هذا القطاع نتيجة لجودة الأصول و استرداد مبالغ من بعض القروض المتعثرة سابقاً. علماً بأن جميع المخصصات تتم وفقا للمعايير الدولية المحاسبية ولتعليمات مصرف البحرين المركزي.

حوكمة الشركات

- لماذا لا يرأس لجنة المخاطر أحد الأعضاء المستقلين؟

الإجابة: ليست هناك متطلبات رقابية لهذا الأمر وارتأى المجلس رئاسة اللجنة من قبل عضو لديه باع طويل في القطاع المصرفي لديه خبرة في المجال من الناحية الفنية وعلى دراية بإدارة المخاطر وأيضا الجانب التكنولوجي لاهتمام البنك برقمنة العمليات ومنها إدارة المخاطر.

- ملاحظة بخصوص جدول أعمال الجمعية العامة الاعتيادية:

رقم ١ غير صحيح وهو "اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد بتاريخ.." كما هو مدون في دعوة البنك اولا: جدول الاعمال، والصحيح السيد الرئيس هو "قراءة محضر الجمعية السابقة المنعقد بتاريخ 20 يونيو 2019 والمصادقة عليه".

الإجابة: لا نرى أي خطأ في كتابة هذا البند بهذه الطريقة وجدول الأعمال قد أقره المجلس والجهة الرقابية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

مناقشة تقرير رئيس مجلس الادارة لسنة 2019

أ - صفحة رقم 34 لجنة الأعضاء المستقلين وصفحة رقم 99 سؤال رقم 10، هل مصطلح "صغار المساهمين" لائق؟ أليست الكلمة تعطي الطابع ان هناك مساهمين ذي حقوق أغلبية (مسيطرين) ومساهمين ذي حقوق أقلية (غير مسيطرين..) بمعني آخر السيد الرئيس اقترح تغييره بما يراه مجلسكم او لجنتكم مناسبا لأني اري فيها نوعا من التفرقة واقترح تغيير هذا المصطلح الي مصطلح اكثر مهنية وهو مساهمين ذوى حقوق أقلية.

الإجابة: اقتراح جيد وستأخذ الإدارة ذلك في الاعتبار في المستقبل.

- صفحة 5 "نسبة إقتراضات لأجل إلى حقوق الملكية" وليس كما هو مكتوب "الحقوق الملكية.." هذه الملاحظة بخصوص الخطأ المطبعي وردت في الاجتماع السابق وللأسف تم تكرارها في التقرير الحالي؟؟

الإجابة: ستأخذ الإدارة ذلك في الاعتبار في المستقبل.

- صفحة رقم 24: توجد هنا مفردات جميلة عن "الاستثمار في المساواة بين الجنسين" ولكن عندما نرى صفحة رقم 12 و 13 لأعضاء مجلس الادارة، وكذلك صفحة رقم 20 و 21 لاعضاء إلادارة التنفيذية، وصفحة رقم 103 لما اقترحه المساهم علي الطريف قرار رقم 2019/2-1، نرى العكس. باختصار أين تمثيل المرأة في الإدارة العليا والتنفيذية؟ كم من الوقت يحتاج البنك لكي تحتل المرأة أ ي من هذه المناصب القيادية؟

الإجابة: يعتبر البنك من المؤسسات السباقة في دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث أولى مجلس إدارة البنك جل اهتمامه بهذا الأمر واعتمد سياسة خاصة لتمكين المرأة تتجلى مظاهرها في المساواة في الحقوق والواجبات وإتاحة الفرصة للجميع بناءاً على الكفاءة والأداء. حيث قام البنك بتعديل الكثير من السياسات وقام بالعديد من المبادرات وفاز على أثرها بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة في سنة 2017.

وقد قام البنك مؤخراً بتعيين ثلاث سيدات في مجالس إدارات الشركات التابعة وكذلك ضم مجلس إدارة البنك عضوين من العنصر النسائي وذلك في انتخابات المجلس الأخيرة مما يعد نقلة في تاريخ البنك.

ويضم البنك مجموعة بارزة من العنصر النسائي في مستويات الإدارة الوسطى وقد تم إتاحة فرص التدريب والتطوير والترقي لإعدادهم لتولي مهام تنفيذية في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النساء في مجمل القوى العاملة بالبنك وصلت إلى 40% وهي نسبة ممتازة جداً مقارنة بالسوق المحلي (34.8%). هذا وقد استحدث البنك لجنة تمكين المرأة لدراسة المجالات التي يمكن القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة وترفع توصياتها لمجلس إدارة البنك لمناقشتها وإقرارها. وهناك العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال.

- صفحة رقم 8 بشرنا السيد الرئيس أن نكون على أهبة الاستعداد بخصوص الاستحواذ في قطاع التمويل الاسلامي؟ و كذلك السيد الرئيس التنفيذي في صفحة 18 تحدث عن إمكانية جذ ابة للاستحواذ على مؤسسة متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية؟ هناك السيد الرئيس تلميح مقتضب وليس تصريح جل ي في هذا المجال؟ هل لنا ان نعرف عما اذا كانت هناك فكرة او سيناريو يعد من خلف الكواليس او طبخة علي نار هادئة تنتظر الفرصة المناسبة قبل الاعلان عنها فيما أنتما مقبلين عليه؟ هل الاستحواذ محلي أم إقليمي أم دولي؟ ومن باب الشئ بالشئ يذكر اننا كمساهمين في بنك البحرين الوطني عندما سئل السيد رئيس مجلس الادارة أثناء انعقاد الجمعية العامة في مارس 2019 عن سياسة البنك المستقبلية نحو تملك البنك الاسلامي اجاب بالحرف الواحد "بان البنك قد أصدر بيانا بهذا الشأن والذي بينا فيه ان المجلس والادارة التنفيذية للبنك يرون ان التوقيت الحالي غير مناسب لكي تحقق عملية الاستحواذ.." ولقد فوجئنا ان بنك البحرين الوطني دعا الي اجتماع جمعية عامة غير عادية في شهر نوفمبر 2019 اي بعد مضي ثمانية اشهر فقط ليعلن عن استحواذ حصة اضافية من رأس بنك البحرين الاسلامي لزيادة ملكية البنك إلى 100%، اي تغيير سياسة البنك 180 درجة في خلال بضعة اشهر لا غير. السؤال: هل لديكم خطة استحواذ في نهاية المطاف؟

الإجابة: تمت الإجابة على هذا السؤال خلال اجتماع الجمعية العامة العادية والرد مكتوب تحت بند مناقشات السادة المساهمين.

حوكمة الشركات

- صفحة 35 اجتماعات "لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات"، يبين الجدول ان احد الاعضاء المعينين فشل في حضور أي من الاجتماعات الخمسة؟ ألا تعتبر السيد الرئيس أن هذه مخالفة؟ مع الاخذ في عين الاعتبار ان الاجتماعات مقررة سابقا؟

الإجابة: لم يتمكن العضو المعني السابق من حضور الاجتماع لظروف خاصة وقد أحطناه علما بضرورة الحضور.

- صفحة رقم 35 اجتماعات اللجنة التنفيذية، أليست الاجتماعات كثيرة مقارنة ببقية اللجان؟ في رأي السيد الرئيس أن عدد الجلسات يفضل أن يكون كباقي اللجان بين 3 جلسات الى حد أقصى 6 جلسات في السنة؟ أي شئ أكثر من ذلك الا يعتبر تدخلا في أعمال الإدارة التنفيذية؟

الإجابة: إن نموذج عمل اللجنة التنفيذية مختلف عن اللجان الأخرى حيث أنها تتخذ القرار في عدد من أمور الأعمال حسب تفويض مجلس الإدارة لها كالطلبات الائتمانية والاستثمارية وطلبات التبرعات التي تفوق مبالغها صلاحيات الإدارة بالموافقة عليها. لذا يتطلب الأمر عددا أكبر من الاجتماعات. أما اللجان الأخرى التابعة للمجلس فإنها في معظم الأحيان وحسب شروط مرجعياتها ترفع توصياتها للمجلس.

- صفحة رقم 35 اجتماعات "لجنة التدقيق والالتزام"، قرأنا خبرا قبل بضعة ايام أن بورصة البحرين وجهت تنبيه كتابي وغرامة مالية للبنك (قرار رقم 1/2020) بسبب مخالفات متكررة؟ هل هذا صحيح؟ ما هي سبب المخالفتين؟ و كم قيمة الغرامتين؟

الإجابة: الموضوع الأول يتعلق بعدم توفر التسجيلات القديمة المتعلقة بالصفقات المتممة الخاصة بالتعاملات في أسهم خزينة بنك آخر بشكل متكامل (مبلغ المخالفة 3000 د.ب) والموضوع الآخر يتعلق بعدم بذل العناية اللازمة عند استلام طلبات إدخال الأوامر وتوجيه العملاء فيما يخص الأوامر التي تخالف قواعد وأنظمة البورصة بإدخال الأوامر في نهاية جلسات التداول (مبلغ المخالفة 2000 د.ب). كما أوصت بورصة البحرين بتكثيف البرامج التدريبية للموظفين لدى الوسيط لتجنب تكرار ذلك.

- ماهي سياسة التعاقب الوظيفي؟

الإجابة: لقد تبنى البنك سياسة للتعاقب الإداري وبصورة رسمية منذ فترة طويلة ويتم مراجعة خطة تنفيذها بصورة سنوية من قبل مجلس إدارة البنك كما تتيح الخطة لمفتشي مصرف البحرين المركزي متى ارتأوا الاطلاع عليها. وترتكز معايير خطة التعاقب الإداري على الكفاءة ومستويات الأداء والتحصيل الأكاديمي والمهني لكل موظف. وتعطى الأولوية دائماً للعناصر البحرينية التي أثبتت كفاءتها في أداء عملها.